في ظل تداعي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية

ماذا يردن الفتيات العراقيات وبماذا يحلمن؟

سعد حسين - بغداد

يقال ان في عقل كل فتاة رجلا ترسم مواصفاته في ذهنها وتفكر به وتنتظر قدومه يوما ليطرق باب دارها ويطلب يدها من ذويها، فالفتاة ترى في زوج المستقبل مدخلا لحياة جديدة وبأنماط مختلفة وفي كل مرحلة أو حقبة زمنية لها متطلباتها وسلوكها الاجتماعي وعاداتها، وفي ضوئها تتحدد العلاقة بين الرجل والمرأة على اعتبار ان القيم السائدة ومظاهر الحياة في كل حقبة هي التي تحدد شكل ونمط العلاقات بين الجنسين، ففي الوقت الذي لا تسمح فيه التقاليد في مجتمعنا بإقامة علاقة بين الفتاة والشاب قبل الزواج قد نجدها مسألة طبيعية في مجتمعات عربية واسلامية أخرى.

وفي عراقنا، يا ترى وفي ظل الظروف الأمنية الصعبة وتعاقب الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية، ماذا يكمن في خلد الفتاة وماذا تريد وما هي احلامها الوردية؟، سؤال مشروع يقتضي البحث عن اجابات مقنعة لذلك التقت "بهرا" بعدد من الفتيات الجامعيات والموظفات للوقوف على آرائهن حول طموحات الفتاة العراقيات في هذه المرحلة ولحساسية الموضوع فضلن معظمهن عدم الكشف عن أسمائهن كي يتحدثن بحرية فكان اللقاء الاول مع السيدة "سراء" معلمة متقاعدة فقالت:

* أرى ان لكل عقد من الزمن متطلباته، فمثلا الفتاة من جيلنا في الخمسينات كانت تبحث عن السكينة والاستقرار وتتغاضى عن بعض من حقوقها الزوجية والمنزلية لصالح أسرتها عندما تقتضي الحاجة ولأجل الحفاظ على وحدة الأسرة، كانت امرأة مكافحة تكتفي بالقليل وتعرف كيف تسحب نفسها اثناء الشجار مع زوجها كي تعيد للأسرة الصفاء.. طموحها لا يتعدى توفير العيش الكريم وحلمها ان تمتلك هي أو زوجها دارا وغايتها هي تربية أبنائها واعدادهم بأفضل ما يمكن، الكثير منهن وقفن مع أزواجهن أثناء الأزمات ولم تتخل عنه حتى في حال اصابته بعجز ناجم عن حادث أو مرض.. اما اليوم فأن الفتاة تبحث عن فارس لأحلامها يحقق رغباتها وينقذها من العيش في الأوضاع السائدة التي جعلت من الفتاة سجينة في دار ذويها، ويمكن أن تسأل الفتيات بماذا يحلمن الآن.. ستجد ان الكثير يفضلن الاقتران بزوج مقيم ويعمل في خارج العراق في اوربا خاصة وهو حلم تفكر فيه أغلب الفتيات رغم ان فرصه قليلة وبهذا يمكن التمييز بوضوح بين فتاة الخمسينات وبين فتاة الألفية الثالثة.

* الطالبة الجامعية "رشا" تقول ان الفتاة تحلم برجل منفتح ومتفهم يحررها من التسلط الذكوري في أسرتها والمحيط الجامعي هو المكان المناسب وربما الوحيد الى جانب العمل الوظيفي الذي يسمح للفتاة ان تتحدث مع الشاب وان تختار بنفسها الزوج المناسب بعد مراقبة تصرفاته عن كثب وفيما اذا كانت مواصفاته تتطابق مع أحلامها ويوفر متطلباتها وقد يكون الاعجاب والحب المتبادل عاملا قويا في تغيير احلام الفتاة وماذا يردن وبالتالي فأن شروطها للإقتران تكون سهلة وعلى غير ما كانت تحلم به.

* "فيروز" فتاة أخرى تضيف أن أحلام الفتاة الجامعية في السنة الاولى عادة ما تكون واسعة وشروط قبولها بالزواج ليست بالسهلة ولكن ومع اقتراب موعد التخرج ولم يتقدم أحد لخطبتها ينتابها شعور بالخوف يسري في أوصالها خشية أن تفقد فرصة الاقتران وتصبح بالتالي إمرأة عانسا وهذا يعني خسارة لا تعوض من حياتها سيما وان في كل فتاة غريزة الأمومة ناهيك عن تقاليد المجتمع القاسية ونظرته للمرأة العانس وكيفية معاملتها حيث تخشى العانس الإذلال والعيش على الهامش ولا سيما بعد وفاة والديها.عليه فأن احلام فتاة السادسة عشر من العمر تذهب سدى عندما تتجاوز سن الثلاثين.

* "لقاء" زميلتها يبدو انها واقعية ايضا وتقول: على الفتاة العراقية اليوم ان تدرك جيدا ان عصر الاحلام وما تريده من مواصفات في الرجل قد انتهى ولم يعد المهر العالي وحفلة زواج متميزة في فندق كبير وامتلاك سكن مستقل مطلبا متوفرا تحلم به كل فتاة وتسعى الى تحقيقه، على الفتاة ان تفكر كيف تصطاد فارس أحلامها وليس العكس وأقصد هنا ان تكون واقعية وفكرها ملتصق بالأرض وليس طائرا في السماء، فالحروب والأحداث الدامية التي يشهدها العراق منذ ٢٦ سنة اخذت الملايين من رجالنا وشبابنا وان ظاهرة العنوسة منتشرة في كل مكان في البيت والجامعة والدوائر، والفتاة الذكية هي التي يبدأ حلمها ورسم مستقبلها بعد الزواج وليس قبله.

* "المياء" ربة بيت وخريجة كلية الآداب تضيف: ان المرأة بطبيعتها ضعيفة في المجتمع وبحاجة الى الحماية والأمن واعتقد ان الزوج وتكوين الاسرة هو أفضل انواع الحماية بالنسبة للمرأة خاصة ونحن نعيش ظروفا كارثية، وأود أن أضيف بأن حلم الفتاة ايضا الزواج من شاب ينفق عليها ويؤمن لها احتياجاتها ورغباتها قدر الامكان.. وأغلب الفتيات في عصرنا لا يدخل في تفكيرهن العمل لمساعدة الرجل في سد النفقات المنزلية، بل تسعى المرأة الموظفة للإحتفاظ بدخلها الشهري لشراء الحلى الذهبية مثلا وعندما تسألها عن السبب تجيب بأن على الرجل الذي لا يستطيع الانفاق على زوجته ان لا يقدم على الزواج فهذه مسؤوليته الرئيسة ولا يمكن التبجح بأعذار مهما كانت قوية.

* تقول "جميلة" وهي فتاة في منتصف العشرينات: ان لكل مرحلة عمرية احلاما ومتطلبات، ففي مقتبل عمر الفتاة تبرز العاطفة والغريزة الجنسية في حين ان الفتاة في سن الثلاثينات تفكر بتكوين الأسرة والاستقرار ولا تشترط ان يكون الزوج وسيما ولا قبيحا جدا ولا تشترط ان يكون غنيا ويمتلك دارا مستقلا.

وهنا أود الوقوف على دور التربية المنزلية ووسائل الاعلام من سينما وتلفاز خاصة في تحديد سلوك الفتاة العربية وحتى الأجنبية ويمكن ببساطة ان نلاحظ ان هناك فتيات يتغير سلوكهن بسبب تأثير السينما وخاصة على الفنات العمرية من ١٠ - ٢٥ سنة، فمثلا الفنانة المصرية "فاتن حمامة" تعكس واقع المرأة الرزينة التي تسعى الى الاستقرار والسكينة في حين أن "سعاد حسني" كانت تمثل الفتاة المتحررة من قيودها الأسرية والاجتماعية، فنشاهد نسبة عالية من الفتيات يرتدين الملابس والمودة التي تلبسها الممثلة وكذلك ما يتعلق بقصة شعرها ونوع حذائها وحركاتها وطريقة تحدثها وضحكتها وهكذا.

لذلك على الدولة والمجتمع والاسرة ان تهتم بما يعرض عبر الشاشة الصغيرة من أفلام ومسلسلات ومنع الفتيات من مشاهدة ما هو مسيء وغير هادف.

في الختام أود أن أضيف بأن الأوضاع الأمنية والأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة السكن جعلت في رأيي أغلب الفتيات العراقيات يعشن أمرا واقعيا أضطررن بسببه التخلي عن أحلام فترة المراهقة والاكتفاء بتوفير حد أدنى من متطلبات الحياة الأسرية كأن يكون ذلك العيش مع أسرة الزوج والتقليل من نفقات الخطوبة والمهر والشروط الأخرى كقضاء شهر العسل خارج العراق.. الخ.

واعتقد ان الفتاة الموظفة بعد الزواج تضطر الى دمج راتبها مع مورد زوجها اذا كان محدودا لتلبية الاحتياجات المنزلية.

والفتاة التي تبقى حبيسة احلام فترة مراهقتها وتتمسك بشروط صعبة وباهضة الثمن للزواج، قد تخسر في اغلب الاحيان فرصة تكوين أسرة سعادتها تفوق مال الدنيا، فكم من فتاة خسرت خطيبا وبقيت عانسا وصادف ان شاهدت ذلك الخطيب وهو يصطحب زوجته وأطفاله في السوق أو في نزهة.

أقول: من حق أي فتاة وشاب أن يحلم ولكن.. مع بقاء القدمين على الأرض.

النظام يساعدنا على تحمل المعاناة

عصام خبو بوزوة - تلكيف

يقال عن الإنكليز بأنهم الشعب الأكثر تقيدا بالنظام والتزاما بالقواعد والضوابط الاجتماعية لذلك يدرج مجتمعهم في مقدمة المجتمعات المحافظة على صعيد العالم ككل. ولو تفحصنا هذه المكانة جيدا لوجدناها موقع فخر واعتزاز لهذه الأمة نفسها وبقيمها لأن الإنسان هو من يرفع من شأن النظام عندما يتبناه كأرقى أسلوب في الحياة ويضع نفسه بشكل طوعي تحت ضوابط وسياقات معينة تقيد تصرفه بشكل لا يتعارض مع أرادة المجتمع ولا يتقاطع مع مصلحة الآخرين مهملا بذلك كل ميوله الفوضوية والأنانية ليرتقي بانسانيته إلى درجة عالية يتفاخر فيها بالنظام الذي رفع هو من شأنه عندما تحفظ على قواعده فرفع هو من شأن الأول عندما أصبح مقياسا لتصرفاته.

نحن العراقيين بحاجة ماسة إلى اعتماد النظام في كل ركن من حياتنا اليومية لأنه يساعدنا على تحمل المعاناة التي يعيشها بلدنا اليوم بروح رياضية عالية ويجنبنا الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية وبدونه لن نخرج من الفوضى التي يغرق فيها بلدنا اليوم إذا لم نلتزم جميعنا بمبادئ تتيح لنا فرصة تحقيق المساواة بين كافة أبناء الشعب وتقضي على الفساد الذي يستشري بسرعة فائقة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.

أصبحنا كمجتمع نحتاج إلى حراس في كل مكان وإلى شرطي مرور في كل متر مربع من شوارعنا لكي نلتزم بقواعد السير واقتربت دولتنا كثيرا من صورة الدولة المسورة التي تحيط بدوائرها جدران عالية جدا وسواتر ترابية كريهة أو حواجز أسمنتية مع الكثير من الأسلاك الشائكة التي تزيد من الشعور بالفصل بين المواطن والحكومة وتجعل مفاهيم كثيرة مثل الرادع والرقابة والعقاب والغرامة مطروحة لمساعدة الدولة في بسط نفوذها وإشاعة النظام في المجتمع وكأن الحياة المهذبة والمنظمة لا يستوعبها ويستلطفها المواطن العادي ولكن يجب أن تفرض عليه ليلتزم بقواعدها ويحاسب على مخالفتها في ظل غياب الرادع الذاتي النابع من الإنسان نفسه.

نحن بحاجة إلى إيقاظ روح المسؤولية في دواخلنا وزرع بذور التربية النظامية الصارمة من أصغر الفئات العمرية لكي تستوعب الأجيال الناهضة أن من يرمي حجرا بشكل عشوائي قد تصاب عينه أيضا بحجر أرسل نحوه بنفس الدرجة من اللامبالاة ومن لا يساهم بشكل فاعل في الحفاظ على بيئته سليمة ونظيفة فقد يكون أبناؤه هم ضحيته الأولى لأنهم عاشوا حالة غير طبيعية في وسط خطر صحيا.

ونستطيع أن نذهب على الأبعد من ذلك في ترسيخ النظام لدى عامة الناس فهو يغير بعض المفاهيم ويعيد صياغتها من جديد فمثلا بدل التصارع والشجار على اجتياز المواقع والتسابق على الأولوية هناك الصفوف النظامية "الطوابير" التي تضمن للجميع حقوقهم وبشكل عادل وبدل ترك الساحة مفتوحة أمام من هو في موقع مسؤولية يجب أن يحاسب على تفضيله وتمييزه بين الناس وفق معايير شخصية فاتحا الأبواب أمام من يدخل إليها بطرق التفافية فقط علما بأن القاعدة الناجحة هي تلك التي تعتمد على العدالة في الإنسيابية والنصيب المتساوي من الفرص المتاحة والروتين الحكومي للجميع. ولا تقتصر حاجتنا للنظام على هذه الصور المذكورة فقط بل تتعدى ذلك لتشمل كل جزئيات حياتنا بما فيها الكلام وطرق التعبير الأخرى لأنها باتت اليوم سيئة جدا وتحتاج إلى الكثير من التهذيب والتنقيح الذي يجب أن يبدأ من داخل العائلة نفسها بدل صم الأذان خوفا من سماع الإساءات أو تقييد الحريات الخاصة والعامة خشية امتداد أيدي المتطاولين عليها.

لا توجد دولة على وجه الأرض تصل خدماتها إلى كل جزئية من حياة المواطن لكن هناك دائما امتداد شعبي من أبناء البلد نفسه يساعد الحكومة في كل مكان تقريبا وإذا وجدت حالة شاذة تعامل الحكومة فيها المواطنين وكأنهم معاقين لا يشاركونها في تنظيم الأمور وتحمل المسؤولية فبالتأكيد هذه الحالة لا تستحق أن نطلق عليها مصطلح "دولة" والأجدى بأبنائها أن لا يحلموا بامتلاك أرصفة خضراء كتلك التي يتمتع بها سكان نيويورك لأن المواطنين أيضا يساهمون بالاعتناء بها وليس بلدية المدينة فقط ولا ينتظروا مؤرخا كبيرا أو كاتبا مرموقا ليكتب عنهم "جمال هادئ وشعب ودود وفتنة العالم القديم" لأننا بصراحة فقدنا أنوثة الحضارة ورقة المدنية ورقاء القيم الإنسانية وما نعتاش عليه اليوم ليس سوى رغيف الخبز الأخير في مائدة النظام والقيم الاجتماعية الرفيعة.

هل أن ديمقراطية العراق تعني أمية المثقفين؟

كتابات: غانم الموسوي

بعد إحتلال العراق تغيرت كل موازين حياة العراقين وفي كافة النواحي حيث أوجد البعض شماعة علق ويعلق عليها هموم العراقيين ومشاكلهم من تقتيل وتهجير وتهميش وإقصاء، وأقصد بهذه الشماعة المحتل الأميركي، فالأخ يقتل أخاه، والجار يتعدى حدود الجيرة، والطوائف الأخرى تقاتل بعضها البعض الآخر، والشيعي يقتل السني والعكس صحيح، وعند ذكر هذه السلبيات والمفردات الغريبة عن الفكر العراقي، ندعي ويدعي العديد بأن السبب يعود الى المحتل.

والديمقراطية التي ننادي بها اليوم لا يفهمها البعض في ليلة وضحاها، أو من ترسخ في ذهنه قمة المفاهيم الدكتاتورية ولا يمكنه التطرق ولو في الوقت الحالي عن أي مفهوم ديمقراطي، لذا سيتكلم خلافا لما يطرح من مفاهيم ديمقراطية، أو قد يسيء إلى الآخرين بمفهومه الديمقراطي غير عالم بأن للديمقراطية حدود، وديمقراطيته تسمح له بالسب واللعن والذم وتسطير العبارات البذيئة التي لا تخدم من يحاول طرح فكرة معينة عن حالة خاصة، وبعكس الديمقراطية التي ينادي بها من يريد خير البلاد والعباد.

ولنترك المحتل جانبا ونبحث عن ذاتنا وعن خصوصيتنا كعراقيين، فهل أن المحتل جالس معنا في دورنا طالبا منا عدم تقديم النصائح لعوائلنا؟، وهل أن المحتل قابع في الجوامع والمساجد يأمر الخطيب الفلاني وأي كان معتقده بعدم التطرق الى تصحيح وإصلاح النفوس العراقية؟.

نحن اليوم بأمس الحاجة إلى إصلاح المفاسد التي تغلغلنا، وتصحيح ما يمكن تصحيحه من الأفكار الخاطئة التي يحملها البعض من العراقيين، وترك الفتن وسبل تأجيجها، فعلى كل عراقي دون ذكر المسميات الدينية والعقائدية، أن يبدأ بتقويم نفسه أولا، ثم أسرته، ثم الجار وهكذا تتوسع قاعدة الإصلاح والتصحيح عبر نقطة المركز التي تبدأ من الفرد العراقي.

وكخطوة أولى علينا التفكير كعراقيين قبل كل شيء وترك المسميات الأخرى للعبور الى الجانب الذي يضمن الأمان والرفاه لهذا الشعب الذي قدم الكثير والكثير، فعلينا التأكيد على "أنا عراقي أولا وأخيرا".

إذن لنبدأ الخطوة الأولى على أننا عراقيون، وتحقيق ذلك يكون في القيام بحملة تثقيفية واسعة ومن قبل المثقف العراقي الأصيل الذي يضع نصب عينيه ما يلي:

"منذ بداية تاريخنا في العراق في بلاد ما يعرف بوادي الرافدين برز فيها الاف المفكرين والعلماء والفلاسفة الذين اثروا الحضارة الانسانية بمبادئ العلوم التي نعيش تطورها الحالي، ولكن من حمورابي الى جلجامش والاف الحكماء والصناع والشعراء والعلماء الذين شاركوا في اثراء وخلق حضارتنا القديمة ماذا كانوا؟.. هل كانوا عربا؟، ام كردا؟، أم شبكا؟، ام عجما؟، ام عثمانيين؟، ومن بعدهم الفرزدق والجاحظ والمتنبي وابن حيان والكندي والرازي وابن سينا والبغدادي ووو.. هل كانوا سنة ام شيعة؟. كما ان دار الحكمة في بغداد والذي ضم الخوارزمي ابو علم الجبر والذي تدرس نظرياته لحد الان، والرازي وابن الهيثم وغيرهم الكثير مثل: سيبويه ابو اللغة العربية وماسويه الخوزي والكوهي وغيرهم والذين ولدوا في فارس وابدعوا في بغداد هل كانوا سنة ام شيعة ؟.. عربا ام اكرادا ام شبكا؟.. وما هي تبعيتهم؟.. وما هو اتجاههم السياسي والمذهبي والطائفي؟. الجواب: لقد ضمهم هذا الوطن وكان همهم وهدفهم هو: خدمة الانسانية والعلم من خلال المجتمع والوطن الذي يعيشون فيه وينتمون اليه، ولنبحث عن كل الذين كانوا جزءا من تاريخنا القريب وساهموا في بناء العراق الحديث، هل كان احدهم يفكر انه من طائفة معينة؟، ام ان ما ميزهم عن الاخرين عملهم من اجل البناء؟، وما دين وجنس هؤلاء : بدر شاكر السياب، نازك الملائكة، الرصافي والزهاوي، الجواهري ومظفر النواب، عبدالستار نور علي وعبدالحكيم نديم الداوودي ورمزي عقراوي وغيرهم من المبدعين، ومن من الذين أسسوا دولة العراق؟، كردي او عربي او تركماني ام شبكي؟.. عربي مسلم ام مسيحي او صابئي؟، ايراني او عثماني التبعية؟.. كردي سني او كردي شيعي او كردي مسيحي؟.. من ام او اب من طائفة او عرق مختلف؟.

هؤلاء من تعلموا وبنوا دولتنا الحديثة بعلمهم لا بجنسهم او بانتمائهم المذهبي او الطائفي، فألعلم والعمل لا يفرق بين جنس وطائفة، فأولئك الذين بنوا حضارتنا القديمة واسسوا لدولتنا الحديثة واثرونا بالعلم والمعرفة والبناء لم يفعلوا ذلك من منطلق عنصري او طائفي او مذهبي، لقد كفاهم انهم عراقيون، ويعيشون في كنف وادي الرافدين الذي تدين له الانسانية بحضارتها".

قوانين التخطيط الحضري والعمراني في العراق

د. المهندس علاء محمود التميمي*

يعتبر حقل التشريعات والقوانين أحد أهم مجالات مساعي التحول في العراق الجديد ما يتطلب بذل الجهد لسن المئات من القوانين ووضعها موضع التطبيق الفعلي التي يمكن أن تؤهل البلد واقعيا وقانونيا للتحول الديمقراطي والانتقال من نظام حكم الحزب الواحد إلى التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من نظام التخطيط المركزي، نظام المركز الواحد لصنع القرارات، إلى النظام الفدرالي والادارة اللامركزية واقتصاد السوق الحر والمجتمع المدني المنفتح.

هذه الحقيقة تنطبق بنفس القدر من الأهمية في مجال التخطيط الحضري والعمراني التي تتطلب إصلاح هيكلي كامل، بدءا بالقوانين المعنية بالتخطيط العمراني مرورا بمهام الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا المجال وانتهاءا بإعادة النظر في واقع الحال المتخلف للمدن العراقية والتعلم من أخطاء الماضي بحثا عن الحلول الأمثل للتخطيط الحضري والعمراني، المنسجمة مع أوضاع وحاجات ومتطلبات المدن العراقية المحرومة والمهملة من عقود خاصة وان في العراق بحدود مائة مدينة يزيد عدد سكانها عن مائة الف نسمة تتطلب تصاميم حضرية وعمرانية مناسبة لواقع حال العراق الجديد.

ما من شك بأن المهنيين والخبراء العراقيين يدركون، حقيقة تجاوز الزمن العديد من القوانين والتشريعات العراقية "قرارات مجلس قيادة الثورة السابق" النافذة الخاصة بالبناء والتخطيط الحضري والعمراني، وعدم مناسبتها للوضع الجديد في العراق. اشير الى اهمها مما حصرته خلال عملي كأمين للعاصمة مثل: قانون التصميم الأساسي لمدينة بغداد المرقم "١٥٦" لسنة ١٩٧١، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥٧٣" لسنة ١٩٧٧ حول الأراضي الزراعية، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٨٥٠" لسنة ١٩٧٩ الخاص بجواز إفراز القطع الكبيرة إلى مساحة "١٢٠" م مربع، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥٨١" لسنة ١٩٨١ الخاص بتمليك الأراضي والبساتين التي يقرر لها استعمال غير زراعي ضمن التصميم الأساسي وداخله، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "١٥٢١" لسنة ١٩٨١ الخاص بمنح أمين بغداد الحق في ترتيب حقوق المساطحة للعقارات العائدة لأمانة بغداد ولمدة "٢٥" سنة، قانون الطرق العامة رقم "١" لسنة ١٩٨٣، قانون تنظيم استعمال محرمات الطرق الخارجية وطرق المرور السريع رقم "٥٥" لسنة ١٩٨٥، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥١" لسنة ١٩٨٧ الخاص بتحجيم مدينة بغداد وتغيير استعمالات الأراضي الزراعية فيها، قانون استغلال الشواطئ المرقم "٥٩" لسنة ١٩٨٧، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٢٨٦" لسنة ١٩٨٧ والقرار "٣٤٥" لسنة ١٩٨٧ الخاص بافراز الأراضي الزراعية والبساتين وتحديد المساحات الدنيا للقطع المفرزة، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٩٤٠" لسنة ١٩٨٧ الخاص بتحديد افراز الأراضي الكبيرة بمساحة "٢٠٠" متر مربع فأكثر، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥١" لسنة ١٩٨٩ الخاص برفع اليد عن الأراضي الزراعية والبساتين التي يقرر لها استعمال غير زراعي مع تعويض أصحابها بأراض تعادلها قيمتها وقريبة منها أو تعويضهم نقدا، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٤٧٢" لسنة ١٩٨٩ الخاص بتحديد ارتفاع كافة الأبنية داخل مدينة بغداد بما لا يزيد على "٤٠" مترا، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥٥٩" لسنة ١٩٨٩ الخاص بإلزام أصحاب العمارات السكنية وغيرها بتوفير مواقف للسيارات أو تسديد رسوم بدل عند عدم إمكانية توفيرها، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "٥٩٠" لسنة ١٩٨٩ الخاص بإنشاء المشاريع السياحية والكازينوهات على الأراضي العائدة للدولة، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "١٥٧" لسنة ١٩٩٤ الخاص بحصر التملك داخل بغداد بسكان بغداد لمن تم تسجيلهم وفق إحصاء سنة "١٩٥٧" في بغداد، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "١٨٤" لسنة ١٩٩٧ الخاص بتحسين أو تطوير أرصفة الشوارع التجارية، قرار مجلس قيادة الثورة رقم "١٢١" لسنة ٢٠٠٠ الخاص بمنع التشييد في منطقة مقطع النهر ولعمق "١٥" مترا.

هذه القوانين والقرارات لا تغطي بالقطع كل مجال التخطيط الحضري والعمراني، بعضها مناسب يحتاج لتطويروأخرى جاوزها الزمن و تنطوي على مواد وأحكام تتعارض مع واقع العراق الجديد خاصة ان معظم هذه القرارت قد صدرت في ظل ظروف غير طبيعية خلال سنوات الحرب مع إيران او خلال فترة الحصار اضافة الى الحاجة لتشريعات جديدة تعالج حالة الفوضى التي شهدها البلد بعد سقوط النظام السابق والتجاوزات على الاملاك العامة.

من البديهي أن عملية تشريع القوانين الجديدة في مجال التخطيط الحضري والعمراني هي في مضمونها عملية ديمقراطية لابد وأن تستند على الخبرات السابقة، والمعارف العلمية في الحقل المعني، والنقاش العام بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها المواطن عبر مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والوزارات المتخصصة وفي مقدمتها أمانة بغداد ، ووزارات البلديات والأشغال العامة والاسكان والعدل والمؤسسات المهنية كنقابة المهندسين ونقابة المحامين والنقابات المهنية الاخرى والمؤسسات التشريعية كمجالس المحافظات ومجلس النواب للوصول لتشريعات جديدة مناسبة للواقع الجديد في مجال التخطيط الحضري والعمراني.

* عن موقع صوت العراق دوت كوم.

عدالة عرجاء

حنا جرجيس الراهب - بغداد

من الأخطاء الشائعة في مجتمعنا وربما في مجتمعات اخرى، ان العدالة تتحقق بوجود حاكم عادل فقط، ظانين ان مثل هذا الإنسان الخير والذي قلما تجود العصور والأزمان بمثله وبين فترات متباعدة باستطاعته بسط العدل في أرجاء البلاد من اقصاها الى ادناها بمفرده او سيقنع بعدالته الشرير والطيب، البر والفاجر. كثيرا ما خلطوا بين العدل والمساواة وكأنهما أمر واحد.

ناسين أو غافلين عن أن للمعادلة طرفين: حاكم ومحكوم وأن لا بد من قبول وايجاب.. عدالة الحاكم واستعداد وتقبل وتعاون المحكوم ارضية ومناخا. بلحاظ: كيفما تكونوا يولى عليكم. ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

ومن ان هذه النفوس فيها ما فيها.. وما استجد فيها من "علاسين، وقفاصين، ومحوسمين، ولغافين، وبحارة، وخماطين" اضافة للمفسدين المخضرمين، وعلى اعدائي.

واينما وقعت اصابت.. وليحترق الكون من بعدي، كما فيها.. انا ربكم الأعلى.. والناس عبيد آبائي وأجدادي.. ولا رأي سوى رأيي ولا فكر الا فكري.. الجميع كفار ومشركون الا من اتبعني.

والغايات تبرر الوسائل ولو ذبحا وتفجيرا وخطفا وخرابا ودمارا!، وفيها نماذج من أحصاها دخل "الشماعية"!.

ربما شاع هذا الخطأ نتيجة التركيز على شخصية الحاكم وبعض مشاهير العدالة من الحكام على مر العصور ممن قتلوا على يد الذين تضررت مصالحهم بسبب العدل والانصاف!.

لقد ظن الناس ونحن منهم ان بزوال السلطة السابقة وسقوط صنمها سينصلح أمر البلاد والعباد وبالمباشر وسيعم الرخاء والرفاء بدون عناء.. لكن بعض الظن حلم مثلما بعضه أثم.

فسياسة التعسف والاضطهاد والجور، وأساليب الكبت والحرمان والإذلال طيلة اربعة عقود سود فعلت فعلها وتركت اثرها وردة فعلها وشوهت ولوثت وخربت الكثير من النفوس وخاصة الضعيفة منها وذوات الأرضية الجاهزة لتقبل بذور ونمو تلك المفاسد.. وهذا ما طغى على السطح بعد سقوط الصنم مباشرة!، نهب وسلب وخطف وسطو واختلاس واستحواذ واستئثار وخراب شامل وفساد مالي واداري وصفقات وهمية وما لا عين رأت ولا أذن سمعت، فقد تعود الناس على انتهاج الظلم وتبني الباطل ورفض منطق الحق والعدل. مضافا لما تقدم فالذين تضررت مصالحهم يحرصون ويحرضون على استمرار وتفشي الفساد لتظل حالة الخراب وتسود الفوضى املا في اجهاض التجربة الجديدة وحلما بعودة الدكتاتورية!.

وتأسيسا على ما تقدم فإن المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية بمختلف توجهاتها وتعدد تياراتها مدعوة لأخذ زمام المبادرة في سبيل اعادة تأهيل المجتمع بغرس مفاهيم العدالة والحق والإنصاف. وحرمة وضرر الجور والاعتداء، والتحقيق على الحرص وصيانة المال العام والحض على الالتزام بالضوابط القانونية واحترامها.. علها ترجع شيئا من روح المواطنة التي خبا ومضها بفعل وجع السنين العجاف.. وقسوة وتعسف الطواغيت العتاة.